الرقم : ش أ م/ص ص/2019/51/12
التاريخ : 1440/06/20هـ
الموافق : 2019/02/26

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة/ الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى، حفظه الله ورعاه،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: مصادرة صلاحيات مجلس الأوقاف من قبل وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

يسرني أن أرفع إلى مقام جلالتكم الكريم بالإصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس الأوقاف وجميع منتسبي إدارة الأوقاف الجعفرية أسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان والعرفان على ما تولونه جلالتكم من رعايةٍ دائمةٍ ومستمرة لشؤون دور العبادة والشعائر الدينية في مملكتنا العزيزة.

وإذ نتشرف يا صاحب الجلالة أن نجدد لكم كل الولاء والتقدير، لننتهز هذه الفرصة لنجدد شكر إدارة الأوقاف الجعفرية لمقام جلالتكم السامي على ما تولونه من رعاية واهتمام بدور العبادة ودعم بسخاء لبنائها وإعمارها ومتابعة مستمرة عن كثب والتي توجت باستقبال جلالتكم لمجلسي الأوقاف السنية والجعفرية، ونحن إذ يملؤنا الفخر والاعتزاز بإشادة جلالتكم على جهود الأوقافين المباركة في خدمة ديننا الحنيف بفضل دعمكم المتواصل للأعمال الخيرية والإنسانية، نتضرع إلى المولى عز وجل أن يحفظ جلالتكم ويوفقكم لما فيه الخير والصلاح لهذا الوطن وشعبه الكريم.

ولقد كان من دواعي السعادة الغامرة التشرف بلقاء جلالتكم والاستماع إلى توجيهاتكم الكريمة والسديدة مع أخي العزيز رئيس مجلس الأوقاف السنية الشيخ الدكتور راشد بن محمد الهاجري بتاريخ الخامس عشر من شهر أغسطس لسنة 2018 م (4 ذو الحجة سنة 1439هـ) وقد كان من ضمن ما أثرتموه في حديثكم تفقدكم واستفسار جلالتكم عن أهم الصعاب التي تواجه إدارتي الأوقاف الجعفرية والسنية وقد كان رد فضيلة الشيخ الدكتور الهاجري بأنها تكمن في مصادرة صلاحية المجلسين وأن هذه أكبر معضلة يتعذر معها مواكبة تطلعات جلالتكم من هاتين الدائرتين المهمتين في مستوى المملكة وقدرتهما على الإسهام بشكل فاعل وتاريخي في الإسهام في المشروع الإصلاحي الذي دشنتموه مع تسلمكم لمقاليد الحكم الميمون المبارك.

وقد وجهتم حفظكم الله ورعاكم الى تدوين كل الملاحظات وارسالها لكم مباشرة لإطلاع جلالتكم على واقع الحال وحجم المشكلة التي نعاني منها .

نعم اننا نعاني من مصادرة تعسفية مستمرة من قبل وزير العدل للصلاحيات الأصيلة والأساسية التي تعد من صلب مهام واختصاصات رئيس ومجلس إدارة الأوقاف وأنه لازال يواصل الإمعان في تضييق الخناق بشكل سافر على كل مبادرات الإدارة للتطوير والتحديث والإعمار والبناء في الوقت الذي لا تخول المراسيم الصادرة والقوانين مثل هذه القرارات الوزارية المجحفة والمسيئة الممعنة في اذلال واستعباد المجلس والحد من جهود أعضائه والإدارة التنفيذية .

ويتطلع مجلس الأوقاف الجعفرية إلى توسيع التعاون مع جميع الجهات الرسمية والأهلية إلى أقصى مدى، مع التأكيد مجدداً أن أبواب المجلس مفتوحة دائماً للرد على اي استيضاح في جميع ما يتصل بشؤون الأوقاف من قبل وزير العدل وغيره، مؤكدين رغبتنا الدائمة في التنسيق والتواصل المثمر مع جميع الجهات في جميع ما يتصل بشؤون الإدارة ورعاية مصالحها والسعي الدائم لتطويرها وتبوء دورها الحقيقي والريادي في استتباب الأمن والإستقرار وتفويت استغلال دور العبادة للتيارات الحزبية المتطرفة لما يسيء للقيادة أو الإخلال بالأمن وتهديد السلم الأهلي والوحدة الوطنية ونحمد الله تعالى أننا ومنذ ان تسلمنا المسؤولية في ظروف سياسية حرجة ساهمنا بشكل كبير مع جميع الجهات الرسمية في تهدئة الأوضاع وضبط الأمور بأحسن مايمكن .

والحاقاً بما ورد أعلاه فقد عقد مجلس الأوقاف الجعفرية الجلسة الاستثنائية الثانية لعام 2019 في يوم الثلاثاء الموافق 2019/02/26م وتداول ما يوجهه من صعوبات وعقبات تعرقل عمل المجلس والإدارة التنفيذية من جانب وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف وأحببنا إطلاع جلالتكم على أهمها :

1. رفض الالتقاء بأعضاء المجلس بعد صدور الأمر السامي بتعيين المجلس الحالي (أول لقاء كان بعد ثمانية أشهر ولم يتكرر سوى مرتين على امتداد خمس سنوات) .
2. منع قضاة المحاكم الشرعية (الدائرةالجعفرية) من اصدار أي وقفية لبناء مساجد ومآتم جديدة لأبناء الطائفة الجعفرية أو أوقاف استثمارية عليها و على سائر الشؤون الخيرية.
3. الامتناع عن تسليم نسخ من الوقفيات القديمة للأوقاف الجعفرية بناء على ماورد من ملاحظات في تقارير ديوان الرقابة الإدارية المالية وذلك لإخضاعها لسلطة واشراف إدارة الأوقاف الجعفرية على الرغم من وجود مراسلات في الموضوع واتصالات تفيد بإنجاز الطلب ثم رفض التسليم بشكل مفاجئ .
4. المماطلة والتسويف والتعطيل لملف إصدار أمر ملكي باستخراج وثائق ملكية حديثة لدور العبادة (المساجد والمآتم) القائمة والمقابر والتي لم يسبق أن صدرت لها وقد تم حصرها ورفع جميع ملفاتها للديوان الملكي العامر الذي أحالها بدوره إلى وزارة العدل للمراجعة قبل أكثر من سنتين.

5. عدم السماح لإدارة الأوقاف الجعفرية بشراء العقارات لزيادة الأصول الوقفية أو التي تكون بنية توسعة المآتم والمساجد الحالية بحسب حاجة كل منطقة لاستيعاب الكثافة السكانية المتنامية.
6. عدم التعاون لمخاطبة الجهات المعنية في الإسكان والبلديات بتخصيص أراضي لإقامة دور العبادة (مساجد ومآتم) عليها وتجاهل الرد على طلبات التخصيص والإضافة على دور العبادة.
7. عدم استخراج وثائق ملكية للمساجد الواردة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق على الرغم من الانتهاء من تشييدها والإعلان عن تصحيح أوضاعها القانونية والرسمية على خلاف الحقيقة والواقع وهو خلاف الإرادة الملكية العلنية التي شددت على ذلك من خلال تشكيل لجنة تنفيذ توصيات اللجنة.
8. مصادرة حق الإدارة في استقبال شخصيات السلك الدبلوماسي المعتمدين في مملكة البحرين من سفراء وغيرهم والتواصل معهم لإعطاء نظرة إيجابية واقعية عن التنوع المذهبي والتعايش السلمي والتسامح التي ينعم به الشعب بجميع مكوناته في ظل حكمكم الميمون المبارك وقيادتكم المحنكة.
9. مصادرة الحق الأصيل للأوقاف الجعفرية في رعاية وتنظيم مسابقات تجويد وتفسير القرآن الكريم وعلومه في شهر رمضان المبارك وغيره.
10. عدم السماح بتشغيل مراكز تحفيظ القرآن في المساجد الجديدة التي تم بنائها ووردت في تقرير البروفيسور بسيوني وتركها عرضة لاستيلاء التيارات الحزبية عليها.
11. عدم السعي لإدراج الأوقاف ضمن النظام المالي الموحد أسوة ببقية وزارات المملكة ومؤسساتها بدلاً من المنحة المقطوعة كما هو معمول به حالياً لتحقيق التوازن المالي ورفع العجز المالي الذي تعاني منه الأوقاف لسنوات بسبب نظام المنحة المقطوعة وإلزام وزير العدل الإدارة بالزيادات المقررة ضمن المكرمة السامية بالزيادة العمومية في العام 2011 دون تنفيذه للتعهد الذي أعلم به الإدارة آنذاك بتوفير المخصصات التي تغطي تلك الزيادة الأمر الذي سبب ولا زال في مضاعفة العجز المالي واستنزاف العشير للحد منها بدل توظيفه في تطوير الإدارة والخدمات التي تقدمها.
12. الامتناع عن تمكين إدارة الأوقاف الجعفرية من الاستفادة من المخصصات المالية السنوية الخاصة ببناء المساجد وعرقلة تنفيذها من قبل الوزارة في الوقت المحدد مع أنه يتم توفير جميع متطلبات المشروع من جانب إدارة الأوقاف بل أن التسويف والمماطلة في العمل هو الشائع في هذا الجانب وبحيث يتم تفويت الفرصة للإستفادة القصوى والمثلى من تلك المخصصات على الأوقاف كل عام.
13. عدم اتخاذ أي اجراءات رادعة ضد رئيس الخدمات الهندسية على الرغم من ثبوت عدم التزامه بقوانين ارساء المناقصات وعبثه بمخصصات ادارة الأوقاف السنوية لبناء المساجد وأسوار المقابر وتفويته بناء المزيد من المساجد على الإدارة وترسيتها بمبالغ مضاعفة عن السعر السوقي.

ص.ب: ٥٠٤٦ المنامة مملكة البحرين I الهاتف: ٩٩٩ ٢٤٤ ١٧ ٩٧٣+ I الفاكس: ٩٩٨ ٢٤٤ ١٧ ٩٧٣+
PO Box 5046 Manama, Kingdom of Bahrain I Tel: +973 17 244 999 I Fax: +973 17 244 998 I alawqaf@jwd.gov.bh
www.jwd.gov.bh

14. مصادرة حق إدارة الأوقاف في اختيار المقاولين وترسية العطاءات للمخصصات المالية الخاصة بمشاريع المساجد واسوار المقابر، مع ضمان رقابة الوزارة في تسليم المخصصات والرقابة كما كان معمولاً به سابقاً قبل توزير الوزير الحالي.
15. الامتناع عن تسليم إدارة الأوقاف منذ عام 2017م المخصصات السنوية الخاصة بتطوير أسوار مقابر النعيم والمنامة على الرغم من اقرارها.
16. مصادرة حق إدارة الأوقاف في مخاطبة جهاز المساحة والتسجيل العقاري لإصدار شهادات المسح لأراضي الأوقاف المسجلة بوثائق قديمة من دور عبادة وعقارات وقفية استثمارية وهذا الإجراء التعسفي كبّد ولا زال ادارة الأوقاف الكثير من الخسائر تقدر بملايين الدنانير ويعرقل تنفيذ حزمة المشاريع التجارية والتنموية التي تخطط لها الإدارة و تعود بالنفع على دعم الاقتصاد الوطني للبلاد، في حين أن استصدار الوثائق الجديدة هي من اختصاص الوزارة وذلك لتمكين الإدارة من الإشراف على دور العبادة وتطوير خدماتها بكل يسر وسهولة.
17. مصادرة حق إدارة الأوقاف في منح الموافقة لطلبات أهل الخير والمحسنين لبناء مساجد ومآتم في المناطق المأهولة بأبناء الطائفة الجعفرية.
18. مصادرة حق إدارة الأوقاف في مخاطبة البلديات لإصدار إجازات الهدم وإعادة بناء المساجد والمآتم القديمة الآيلة للسقوط مما أوجد حالة من التذمّر والسخط لدى الأهالي في المناطق التي توجد فيها ويهدد ارواحهم (مسجد السخانة في قرية توبلي تحول الى وكر للمخدرات على الرغم من تكرار مخاطبة إدارة الأوقاف لمدة زادت على الثلاث سنوات وتجاهل الوزير الرد. وهناك أكثر من ثمانين طلب معطل لإعادة بناء مساجد بتبرع أهل الخير بسبب عدم تجاوبه ومصادرة صلاحية الإدارة .

19. منع إدارات المآتم في حال قاموا بإعادة بناء المآتم من بناء السراديب المخصصة لمواقف السيارات أو قاعة ضيافة واطعام أو قاعات لإقامة المناسبات كالأفراح والأتراح، رغم أن الاشتراطات العمرانية لا تصدر إلا بمرسوم ملكي وتسري على جميع الجهات المعنية كوزارة الإسكان ووزارة البلديات ووزارة العدل بما فيها المساجد والمآتم وفق الضوابط والاشتراطات العمرانية المعروفة .
20. عدم التعاون في تثبيت الموظفين المؤقتين وفق الهيكل الأخير الذي رفعته الإدارة ورفع سقف الميزانية الخاصة برواتب الموظفين بما يلبي حاجة الإدارة ويستوعب توفير أئمة ومؤذنين للحجم الفعلي من مساجد ومقابر في كافة محافظات المملكة .
21. منع التواصل مع الجهات الرسمية في العراق والسعودية لمتابعة الاوقاف التابعة لأبناء الطائفة الجعفرية وموقوفة على دور عبادة في مملكة البحرين او مخصصة للمواطنين البحرينيين كما في كربلاء والنجف .
22. تعمد الإساءة لمجلس الادارة ومحاولة المساس بسمعة الاعضاء في الصحف المحلية عبر نشر إصدار قرار اداري بتشكيل لجنة تحقيق وزارية في تهم باطلة ومزاعم وهمية مختلقة لا أساس لها من الصحة في سابقة خطيرة .

23. عدم تسليم الأوقاف أي بيانات عن الأراضي المخصصة لبناء مساجد عليها في مدينة سلمان والمشاريع الاسكانية الجديدة.

كما اطلع المجلس في ذات الوقت على المراسيم والقوانين المنظّمة لعمله مثل قانون الأوقاف لعام 1960م ومرسوم رقم (6) لعام 1985م واللائحة الداخلية لمجلس الأوقاف لعام 1991م ومرسوم رقم (47) لعام 2007م وكلّها تنص على أن سلطة الإدارة العليا تتمثل في مجلس الأوقاف والذي يشكل بأمر ملكي، ومكون من رئيس وعشرة أعضاء، مهمته الإشراف على الأوقاف الجعفرية واستغلالها وصرف إيراداتها وحفظ أعيانها وتعميرها وفقا لمفهوم صياغة الوقف وعبارات الواقفين وبمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية.

لذلك فإنّ مجلس الأوقاف الجعفرية الذي حاز ولا يزال على ثقتكم الملكية السامية منذ تشرفه بتسلم المسؤولية في أغسطس 2013 وبموجب المراسيم والقوانين واللوائح هو السلطة المهيمنة على الإدارة، فإنه يستغرب تصرفات الوزير التي تسعى دائماً لتجاهل وتهميش ومصادرة حقوق مجلس إدارة الأوقاف وصلاحياته لسنوات و تضييق الخناق عليه لمنعه من تنفيذ ما أسند إليه من مهام .

إنّ مجلس الأوقاف الجعفرية حريصٌ كل الحرص على التواصل المباشر مع معالي وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة وجميع المسئولين في الوزارات الأخرى .

ومن هذا المنطلق وبكامل الود والتقدير يلتمس المجلس من جلالتكم توجيه معالي وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بإلغاء جميع القرارات غير القانونية الصادرة منه ضد الإدارة بقصد الحد من صلاحياتها لدى الجهات المعنية كالبلديات وجهاز المساحة والتسجيل العقاري.

والوقوف إلى جانب الإدارة وتلبية احتياجاتها ورعاية مصالحها والحفاظ على موقعها كإدارة تقوم بالكثير من المهام والأعباء وفي مقدمتها إدارة الوقفيات والإشراف على دور العبادة وجميع ما يتصل بشؤونها.

ومن دون ريب، فإنّ جهود جلالتكم الخيرة في تحقيق الوحدة الوطنية والتسامح ورعاية دور العبادة ليست خفيةً على ذي بصرٍ أو بصيرة، وهذه الإنجازات الشامخة تشكّل علامة فارقة في تاريخ وطننا العزيز ونهضته المباركة التي تقودونها جلالتكم بكل عزمٍ وحكمةٍ واقتدار.

وختاماً نسأل الله العلي القدير أن يمتع جلالتكم بموفور الصحة والسعادة وطول العمر. ويمدكم بعونه وتسديده لقيادة مسيرة الخير والنماء والإصلاح في مملكة البحرين الشامخة بقيادتكم الحكيمة ومؤازرة حكومتكم الموقرة وشعبكم الوفي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أعضاء مجلس الأوقاف الجعفرية

رئيس المجلس: الشيخ محسن بن الشيخ عبد الحسين آل عصفور .....

نائب رئيس المجلس : الدكتور عبدالحسن حسن الديري .....

العضو إبراهيم علي عباس حسين الآمر .....

العضو حسن عبد الله المدني .....

العضو عباس عبد الله السراج .....

العضو المهندس عبد الجليل عباس السماك .....

العضو الدكتور علي أحمد العمران .....

العضو عبد الله عبد العزيز الجنوساني .....

العضو علي أحمد منصور نايم .....

العضو محمد جعفر عبد الله الموالي .....